

## الحدود الافتراضية (الانترنتية) والقوانين الحقيقية

في بداية التسعينات تنبأ بعض الكتاب المنبهرين بأرهاصات الثورة المعلوماتية عن كيفية إلغاء الأنترنت للحوجز الوطنية والثقافية بين الشعوب بعد ان كادت ثورة الاتصالات ان تقضي على الحواجز الجغرافية فيما بينها. وكان ذلك التكهن مبنى على ان القوانين والقواعد الفاصلة ستكون غير فاعلة بعد ان تحل محلها قوانين وقواعد تستند الى هيكلية إلكترونية لا تعترف بالحدود والحوجز الطبيعية وتلغي بذلك سيطرة الحكومات.

ومنذ تلك البدايات، عملت الحكومات بجد مستمر لمنع تلاشي سيطرتها بوضع أسس للسيطرة على العمليات التي تجري على الشبكة العنكبوتية والتي يعتقد انها تؤثر في السيطرة على ما في داخل الحدود الجغرافية للدول. وكانت أسباب تلك الحكومات عديدة منها على سبيل المثال حماية النمط الوطني، ضبط القوانين التجارية وحمايتها من اللاشريعة التي ترافق عمليات الشبكة، أو حماية المستخدمين للشبكة بشكل عام. وبالتالي فقد وضعت أساليب للمنع والمحاسبة على الوصول الى صفحات معينة ووضع عقبات أو موانع في تصفح مواقع معينة أخرى أو استخدام خدمات مزودين لخدمة الشبكة من قبل المواطنين لتلك الدول.

وعلى هذا الأساس تمنع العديد من الدول مواطنيها في تصفح مواقع تعرض صور أباحية أو أمور تتعلق بتسويق المخدرات والمشروبات والأسلحة غير المرخصة، وتعوق تتابع عمل صفحات مواقع تتخصص بالمقاومة أو أهانة المشاعر الوطنية أو الدينية أو الاجتماعية أو ما تفسره حكومة الدولة من تدخل في شؤونها السياسية الخاصة. وقد أدت تلك الممنوعات والمراقبات على الشبكة (بغض النظر عن أسبابها المشروعة أو غير المشروعة) من جعل الشبكة تبدو محلية أو وطنية ببعض الدول في بعدها العام.

وحتى في بعض الدول التي تحمي قوانينها حق المواطن في المعرفة مارست حكوماتها السيطرة بأستخدام وسائل قضائية من أجل فرض القوانين والقواعد التي أرتأى مشرعوها انها حين كتبت لم تأخذ في الحسبان الفعاليات الشبكية. فعلى سبيل المثال وجدت شركة دوجونز التي تتخذ مدينة لوس أنجلوس الأمريكية مقرا لها، مذنبه بموجب قوانين أسترالية بسبب نشر مقالة صحفية في مجلة أمريكية تتناول فساد رجل أعمال أسترالي، على الرغم من أن تلك المقالة نشرت في

موقع أمريكي (الأمر المسموح به أمريكيا)، الا ان الضرر أصاب رجل الأعمال ذلك بسبب التشهير الذي كان متاحا للقراء الأستراليين عبر الشبكة!

وفي السنة الماضية أدانت محكمة فرنسية شركة ياهو الأمريكية بسبب سماحها لمتصفح موقع المزاد الخاص بها الذي حوى مقتنيات من العهد النازي وهو أمر غير مسموح به في الدولة الفرنسية لكنه ليس كذلك في الولايات المتحدة. وردت الشركة بأقامة دعوى في محكمة بولاية كاليفورنيا وربحت الدعوى. وردت الحكومة الفرنسية بدعوى مضادة على الشركة ومديرها التنفيذي في شهر كانون الثاني الماضي لعام ٢٠٠٢. هذا ما تعلق بالشركات. لكن ماذا عن الأفراد والمؤسسات الصغيرة التي لا تمتلك الأمكانية المادية للدفاع ضد القضايا التي ترفعها الحكومات والمؤسسات الكبرى مثلا. وحتى المؤسسات الكبرى أصبحت تأخذ الحيطة والحذر ضد الدعاوى المرفوعة ضدها بسبب اختراقها القوانين والقواعد المعمول بها في دول أخرى. فعلى سبيل المثال أيضا أوكلت شركة ياهو الأمريكية لمؤسسات صينية تقوم بالأطلاع على صفحات ياهو والوصلات المنطلقة من موقعها وحذف أو إيقاف أي شيء يعتبر مؤذي إعلاميا من وجهة نظر صينية وأعلام الحكومة الصينية عن ذلك.

الا ان تعريف ما هو مؤذي كلمة ذات معنى فضفاض كما هو الحال في معنى حرية الكلام أو معنى تهمة القذف مثلا، خصوصا حين تعلق الأمر بدولة أخرى ومجتمع آخر يبعد عنا آلاف الكيلومترات. الا انه وبموجب التعاون المتزايد بين الحكومات يمكن مقاضاة المتهمين في بلدانهم بقضايا تم تحويلها من خارج الحدود. ذلك ما تم مع مزود خدمة الشبكة العنكبوتية في هولندا الذي أجبر على التوقف من عرض صفحات من مجلة ألمانية بعد الفشل من منع عرض الصفحات في ألمانيا. وتريد الشركة المتضررة الآن إقامة دعاوى مماثلة على شركات البحث الشبكي (AltaVista, Yahoo, Google) لتجهيزهم التوصيلات من مواقعهم الخاصة.

وحديثا جدا أقامت رابطة تصنيع التسجيلات الأمريكية دعوى في الولايات المتحدة الأمريكية ضد أربع شركات رئيسية لتزويد الخدمة الشبكية (AT&T, UUNet, Cable & Wireless, and Sprint) من أجل أرغامهم على منع الوصول الى موقع صيني (listen4ever.com) يعرض خدمة مجانية لملفات موسيقية.

ان المحاولات الحكومية العديدة من أجل السيطرة على حرية الوصول الى المعروف من المعارف بشكلها المادي أو الافتراضي على المواقع في شبكة الأنترنت ليست جديدة. وعلى

الرغم من ان المنع يصبح أكثر صعوبة مع التطور التقني والتشابك المعرفي الا المحاولات لذلك لم ولن تتوقف. وما تم التوصل اليه في الوقت الحاضر هو التفاهم والتخادم المتبادل بين الحكومات، ففي عام ١٩٩٦ أقرت منظمة الحماية الفكرية (Intellectual Property Organization) معاهدة حق الملكية في الطباعة التي تم دفعها من قبل منظمات أمريكية خاصة وحكومية وقد أخذت المعاهدة أسم حق الطباعة الرقمي للألفية (Digital Millennium Copyright Act). ولقد تم استخدام هذه المعاهدة ضد المبرمج الروسي الذي أستطاع كسر أحتكار شركة Adobe في حماية المطبوعات الرقمية من التغيير. كما أستخدمت المعاهدة أيضا في تهديد عالم من جامعة برنستون الأمريكية وزملاءه وسحب نشر بحث له حول كيفية كسر حقوق الشراكة الموسيقية لبعض المنتجات.

وفي عام ٢٠٠١ قام المجلس الأوروبي الذي يضم ٤٤ بلدا من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية بوضع معاهدة ضد الجريمة الإلكترونية (Cyber crime) للتعامل مع أمثال تلك الجرائم حول العالم. وقد شددت المعاهدة على الدول المشاركة بوضع قوات مراقبة. وهكذا تدريجيا تحولت الشبكة من مصدر معرفي تسمح للفرد ان يصل الى أي مكان في العالم الى مصدر للعالم من أن يصل بحثا عن الفرد.

IEEE Spectrum, Oct. 2002